ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية

ورقة صادرة عن دالية، المؤسسة المجتمعية الفلسطينية

أيار 2007

للاتصال:

المديرة التنفيذية: نورا ليستر مراد

مؤسسة دالية

بناية خدمات الكويكرز، مستشفى أوغستا فكتوريا، جبل الزيتون

ص.ب. 51822 القدس الشرقية 91513 بواسطة "دولة اسرائيل"

هاتف: 972546536671 أو 9725988248807

البريد الإلكتروني: info@dalia.ps

www.dalia.ps

كما هي دالية العنب، تشكل مؤسسة دالية رمزاً للقدرة الكامنة في بذرة أمل وإبداع صغيرة على النمو لتصبح مبادرة مجتمعية مزدهرة، توفر الغذاء والمأوى و التطور والاحترام للأجيال القادمة.

قائمة المحتويات

1. السياق.....3

2. المجتمع الفلسطيني: تجزئه الجغرافيا و يوحده التاريخ.....5

3. الفلسطينيون اليوم.....6

4. المجتمع المدني الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل".....10

5. المجتمع المدني في الأراضي المحتلة.....13

6. أثر المساعدات الدولية على المجتمع المدني الفلسطيني في "دولة اسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.....16

7. الدورالفلسطيني.....19

8. دالية: مبادرة محلية 20

9. الخلاصة.....26

10. المراجع.....42

ورقة صادرة عن المؤسسة المجتمعية الفلسطينية دالية
حشد الموارد من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة بقيادة فلسطينية

1- السياق

منذ أن حققت حركة حماس نصراً برلمانياً في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في كانون الثاني من عام 2006، توقف الدعم الدولي الموجه إلى موازنة السلطة الفلسطينية، كما انخفض التمويل للمجتمع المدني انخفاضاً شديداً وفرضت عليه القيود. كذلك، قامت "دولة اسرائيل" بتجميد أموال الضرائب التي تقوم بجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية[1]. لقد أدى الانهيار شبه الكامل للاقتصاد الفلسطيني، وخطر اندلاع حرب أهلية شاملة إلى ارتفاع معدلات العوز واليأس بشكل يصعب وصفه[2]. هل بإمكان معونات المجتمع الدولي المساعدة؟

ما من شك بأن الفلسطينيين بحاجة إلى المال من أجل تخفيف حدة تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية. غير أن الفلسطينيين هم قبل كل شيء في أمس الحاجة إلى "مساعدة" من المجتمع الدولي تختلف عن تلك التي عهدناها. لقد فقد الكثير من الفلسطينين الثقة "بالمساعدات"، وباتوا يعتبرونها نوعا من الخداع والنفاق، ويرون تنفيذها سيّئاً. ويتساءل الفلسطينيون لماذا يسمح المجتمع الدولي ل"دولة اسرائيل" بحرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، بينما يرسلون المساعدات الغذائية للمزارعين العاطلين عن العمل؟ لماذا يدفع المجتمع الدولي الملايين لبناء مطار غزة والكثير من الشوارع من الجسور، و لا يحرك ساكناً عندما تقوم "دولة اسرائيل" بتدميرها؟ إن ما يعتبره الكثير من المانحين موقفاً "محايداً هو في الواقع إعانة للاحتلال والاستيطان ال"دولة اسرائيل"يين.

لقد فشل المجتمع الدولي في فرض احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والذي يتضمن كل من قرارات مجلس الأمن رقم 242(1967)، 446 (1979)، 452 (1979)، 465 (1980)، 471 (1980)، 481 (1981)، و 484 (1981)، 605 (1987)، 681 (1990)، 799 (1992)، 1073 (1996)، 1322 (2000)، 1435 (2002). أضف إلى ذلك عدة بنود في اتفاقية جنيف الرابعة[3]، والتي تلزم الدول الأطراف الموقعة عليها بالامتثال بها، وضمان امتثال الآخرين. كما أن الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية اعتبر الجدار انتهاكاً للقانون الدولي[4]. إذن، يعتبر الكثير من الفلسطينيين أن المجتمع الدولي إنما يمكّن الاحتلال والاستيطان، أكثر مما يلعب دور الوسيط النزيه في

[1] International Monetary Fund. *West Bank and Gaza: Recent Fiscal and Financial Developments*, October 2006.

[2] OCHA. *Humanitarian Monitor*, 18 December 2006. Available at http://ochaonline2.un.org/Default.aspx?tabid=8510

[3] Council for the National Interest. "H.R. Proposed Israel Accountability and Security Act." Accessed from http://www.cnionline.org/speakout/petitions/act.htm on 22 January 2007.

[4] International Court of Justice. Legal Consequences on the Construction of Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinion, 9 July 2004. Available at http://www.icj-cij.org/icjwww/ipresscom/ipress2004/ipresscom2004-28_mwp_20040709.htm

عملية تهدف إلى التوصل إلى حل عادل.

ما من شك في أن سياسات الأطراف الدولية تجاه الفلسطينيين ليست كلها متشابهة، كما أنه يجب التمييز بين الأطراف الحكومية والأطراف غير الحكومية. و مع ذلك، فإن قلة فقط منهم استطاعت أن تتخطى النزعة السائدة ما بعد الكولونيالية، والتي بنيت عليها معظم التدخلات منذ اتفاقية أوسلو. إن هذا التوجه ما بعد الكولونيالي يخلق وهم القدرة على تحقيق التنمية، وإن في ظل الاحتلال والتوسع الاستيطاني. كما أنه يقضي على فكرة التمويل من أجل التغيير الاجتماعي و المقاومة، مما يفعل طاقات المجتمع المدني لخدمة الأمل الكاذب بالتقدم. كذلك فإن معظم المانحين الدوليين يضخون الأموال إلى مجموعات ومشاريع تخدم الأهداف السياسية لبلدانهم في المنطقة. في الواقع، فإن وقف المساعدات إلى السلطة الفلسطينية منذ نصر حماس، إنما يدلل على عزم المانحين على استخدام المساعدة المشروطة لخدمة أغراضهم السياسية الخاصة على حساب مصالح الفلسطينيين التي يحددونها بأنفسهم.

إذن، وبينما من الواضح أن المساعدات الدولية قد حافظت على حياة ملايين الأشخاص، فقد أصبح من الواضح أيضاً أن الاعتماد شبه الكامل للفلسطينيين عليها قد شوه، إن لم نقل قد أصبح بديلاً عن وجود أجندة فلسطينية محلية. كيف ذلك؟ إن الاعتماد على المساعدات الدولية يجعل المتلقّين من سلطة فلسطينية، اوالمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، او المنظمات الدولية غير الحكومية مساءلين أمام المانحين، بدل أن يكونوا مساءلين أمام المجتمعات المحلية التي يفترض أنهم يخدمونها. وتستجيب الأطراف المعنية بالتنمية إلى أولويات المانحين، وتستخدم الاستراتيجيات التي يفضلها المانحون، مما أدى إلى تقويض مصداقية السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني تجاه المجتمع الفلسطيني. منذ عام 2006، أصبح الأفراد معتمدين على المعونات ، وذلك من خلال الآلية الدولية المؤقتة، كما أصبحت العائلات ضحية للإجراءات المصرفية التعسفية الجديدة التي تجعل الحصول على تحويلات الأقارب الذين يعملون في الخارج أمراً صعباً. ومن السخرية بمكان أن يتزايد اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الدولية، في ظل استراتيجية سيشهد التاريخ أنها تؤدي إلى الهاوية، فيما يشهد العالم توجهاً نحو تخفيض مديونية العالم الثالث[5].

يعتقد معظم الفلسطينيين أن أفضل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لمساعدة الفلسطينيين هو تنفيذ ما ينادي به. من هنا، فإن على المجتمع الدولي أن يعمل على تطبيق القانون الدولي و القانون الدولي الإنساني، وأن يضع جميع الأطراف تحت المساءلة عبر العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها بحيث يتم التوصل إلى حل عادل للصراع الفلسطيني–ال"دولة اسرائيل"ي.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل للصراع ، تنادي هذه الورقة بضرورة قيام المجتمع الدولي بتنفيذ سياسات منح تحترم الأولويات والقدرات المحلية. وهي تبدأ بوصف المجتمع الفلسطيني الذي جزأته السياسات الاستيطانية ال"دولة اسرائيل"ية، وسياسات المانحين التي تتعامل مع المجتمع كأجزاء وليس ككل واحد. ثم تركز الورقة على المجتمع المدني الفلسطيني، وهو قطاع هام للديمقراطية الفلسطينية وللاستقرار والتنمية بصرف النظر عن حالة الحكومة. وتركز الورقة على التشوه الطارئ على تطور المجتمع المدني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة و"دولة اسرائيل"،

[5] Committee for the Abolition of Third World Debt at http://www.cadtm.org/rubrique.php3?id_rubrique=2

ذلك أن الصمود الحقيقي للمجتمع الفلسطيني في هذه المنطقة هو أساس للحل العادل النهائي للصراع السياسي. وتبني الورقة على مئات المقابلات التي أجريت خلال الأعوام 2004، و2005 و2006 مع أبناء المجتمع المدني الفلسطيني، والنشطاء والمهنيين، والتي شكلت انطلاقة فكرة دالية. بحثت هذه المقابلات في الاعتماد على المساعدات الدولية وتبعاتها السلبية غير المتعمدة على المجتمع المدني الفلسطيني، وقدرتها على الدفع باتجاه التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة. وأخيراً، تعرّف الورقة مؤسسة دالية، وهي مؤسسة مجتمعية فلسطينية جديدة تهدف إلى حشد الموارد من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة بقيادة فلسطينية، مما يقلل الاعتماد على المساعدات الدولية المشروطة، ويحيي أجمل التقاليد الفلسطينية المتمثلة بالعمل المجتمعي، والمبادرة الإيجابية، والتنمية الخلاقة.

2- المجتمع الفلسطيني: جزأته الجغرافيا، ويوحده التاريخ

بلغ عدد سكان فلسطين عام 1948 حوالي 1,300,000 فلسطيني[6]. و قد ظل الفلسطينيون صامدين على أرضهم على مر الأجيال- خلال فترة الاحتلال العثماني الذي انتهى مع بداية الاستعمار الأوروبي في الحرب العالمية الأولى. كما ظلوا صامدين خلال فترة الانتداب البريطاني أيضا، والذي انتهى بتصويت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين الى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية. وقد خصص للدولة اليهودية 57% من الأراضي الخصبة من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب[7] لأقل من ثلث السكان[8] ، الذين كانوا يملكون 6,2% فقط من إجمالي مساحة من الأراضي الفلسطينية[9] أما الدولة العربية، والتي خصصت للغالبية العظمى من السكان، فقد أعطيت 43% من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب.

أعقب حرب عام 1948 الكثير من التوتر الذي تراكم على مدى عقود من التدخل الخارجي في الشؤون الفلسطينية ومصادرة الموارد الفلسطينية من قبل الحركة الصهيونية العالمية. وتفاقم الوضع مع قدوم أعداد هائلة من المهاجرين

[6] Sabbagh-Khoury, Areej. *The Palestinians in Israel: Historical, Social and Political Background.* Haifa: Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research, 2004.

[7] Arab League. (1976). Statement made by the representative of the Arab League at the 13th meeting of the Committee on 22 April 1976, General Assembly reference no. A/AC.183/L.22. (26 April 1976) available from A/AC.183/L.22 from the United Nations Information System on the Question of Palestine available at domino.un.org/unispal.nsf/1a411d623e29d5e585256c380070fd35/842f480902f25fef85256e2f006a82d2!OpenDocument

[8] Government of Palestine (British Mandate). *A Survey of Palestine—Supplement Jerusalem*, 1947, p. 10/p.p. 17,23.

[9] Government of Palestine (British Mandate). *A Survey of Palestine—Supplement Jerusalem*, 1947, p. 10/p.30

اليهود من أوروبا بعد المحرقة اليهودية، الذين شجعهم على ذلك قرار التقسيم، والذي اعتبره الفلسطينيون والعرب قراراً ظالماً جداً.

ونتيجة لقيام دولة "دولة اسرائيل" عام 1948، تم طرد أكثر من نصف السكان الفلسطينيين والذي يقدّر عددهم بما يتراوح بين 714,150 – 744,150 أو هروبهم إلى الدول العربية المجاورة، حيث أصبحوا لاجئين. وشكّل اللاجئون 80% إلى 84% من سكان فلسطين الذين كانوا يقيمون على الأراضي التي أقيمت عليها دولة "دولة اسرائيل". أما باقي الفلسطينيين، والذين يقدّر عددهم بحوالي 156,000 فلسطينياً والذين تم تهجير 25%–35% منهم داخلياً، فقد حصلوا على حق "المواطنة" في الدولة اليهودية المزعومة[10]. كان الفلسطينيون في "دولة اسرائيل" عبارة عن مجتمع مشرذم، فقد تم تدمير أو تهجير السكان من 360–429 قرية[11]. وترك المجتمع الفلسطيني دون قيادته، ونخبه، والطبقة المثقفة فيه[12]. وعاش الفلسطينيون تحت حكم الإدارة العسكرية حتى عام 1966، حيث تم عزلهم عن بقية الفلسطينين والعرب وتعرضوا لشتى صنوف القمع[13].

3- الفلسطينيون اليوم

لقد نما المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948 إلى ما يقارب 9,5 مليون فلسطيني موزعين في جميع أنحاء العالم[14]. و قد تم تمزيق المجتمع الفلسطيني في مناطق متباعدة، وازداد تمزيقاً نتيجة لتجربته التاريخية مع الاستعمار، والاحتلال والمقاومة. يعيش في "دولة اسرائيل" ما يقارب 1,2 مليون مواطن فلسطيني أي ما يعادل 20% من سكان "دولة اسرائيل" يعيشون في ثلاث مناطق رئيسية– الجليل في الشمال، المثلث في الوسط و النقب في الجنوب. يقيم حوالي 29% منهم في عشرة مدن "عربية" ، و يقيم 55% منهم في أكثر من 100 قرية عربية و 8% في 6 مدن "مشتركة" عربية و يهودية، كما يقيم 8% منهم في أكثر من 80 قرية غير معترف بها[15]. يصنّف حوالي 276,000 منهم على أنّهم مهجرون داخلياً[16] بمعنى أنهم إما تركوا أو طردوا من قراهم الأصلية خلال أو بعد حرب عام 1948 و بالرغم

[10] Sabbagh-Khoury, Areej. *The Palestinians in Israel: Historical, Social and Political Background.* Haifa: Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research, 2004.

[11] Fischbach, Michael R. (2003). *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*. NY: Columbia University Press.

[12] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

[13] Sabbagh-Khoury, Areej. *The Palestinians in Israel: Historical, Social and Political Background.* Haifa: Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research, 2004.

[14] Palestinian Central Bureau of Statistics. "Projected Population," July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

[15] Mada al-Carmel. "The Palestinians in Israel," undated. Accessed from http://www.mada-research.org/about/palsinisrael.shtml on 25 January 2007)

[16] CIA (Undated). *World Factbook—Israel*. Accessed from https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html#People on 25 January 2007.

من بقائهم في البلاد، إلا انّه لم يسمح لهم قط بالعودة إلى قراهم الأصلية، والتي تم تدمير أو تهويد معظمها منذ عام 1948. و بالرغم من أنهم يحملون الهوية ال"دولة اسرائيل"ية، إلا أنّ الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" يعانون من تمييز هيكلي ناتج عن كونهم عرباً و ليسوا يهوداً، داخل دولة تعرف نفسها بالدولة اليهودية. كما تفرض عليهم قيوداً شديدة تعيق تفاعلهم الطبيعي الإجتماعي والاقتصادي مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتعزلهم عن معظم أنحاء العالم العربي [17].

يحصل الفلسطينيون المواطنون داخل "دولة اسرائيل" على أقل بكثير من حصتهم العادلة في مخصصات موزانات البلديات، ويعانون من ارتفاع معدلات البطالة أكثر من المواطنين اليهود، كما أنهم يعانون من معدلات أعلى من الفقر – خصوصا في القرى البدوية التي ترفض "دولة اسرائيل" الاعتراف بها، والتي يبلغ عددها 46 قرية[18]. يمارس ضد الفلسطينيين المقيمين داخل "دولة اسرائيل" تمييز عنصري منهجي ومشرّع في القانون في كافة جوانب النظام الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي ل"دولة اسرائيل"[19]، لذا يطالب كثير من الفلسطينيون المقيمون داخل "دولة اسرائيل" "بدولة لجميع مواطنيها" وهو مطلب يعني لكثير من الاسرائيليين إزالة "دولة اسرائيل" كدولة يهودية، وبالتالي تعتبره فتنة أو خيانة [20].

أما الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 فهي تنقسم إلى ثلاث مناطق منفصلة:

1. الضفة الغربية والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 2,372,216[21]، والتي تعرضت لمزيد من التقسيم من خلال "نظام الإغلاق" الجائر التي تفرضه "دولة اسرائيل"الذي يتضمن حظر التجول، الحواجز الدائمة أو المتنقلة، والعوائق المادية الأخرى والجدار . كل هذه العوامل تعمل على تقطيع المناطق الفلسطينية إلى كانتونات وغيتوهات يتعذر التنقل فيما بينها، وتتفاوت فيها إمكانية الحركة للعمّال والقدرة على الوصول إلى الأسواق،

---

[17] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

[18] Kamm, Shira. *The Arab Citizens of Israel: Status and Implications for the Middle East Conflict*. Haifa: Mossawa Center, 2003.

[19] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

[20] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006

[21] Palestinian Central Bureau of Statistics. "Projected Population," July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

والمرافق الصحية والتعليمية، والخدمات الأساسية الأخرى[22] ،تقرير الحواجز[23]، والفريق الفني للبنك الدولي[24].

يسكن حوالي 60% من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية في 615 قرية ريفية. تعاني هذه المناطق الريفية من قربها من المستوطنات مما يؤدي إلى هجمات للمستوطنين ضد الأفراد والأملاك، وانتشار الحواجز، و صعوبة الوصول إلى أماكن العمل في المدن ال"دولة اسرائيل"ية والفلسطينية. كما تعاني هذه القرى من تدهور بنيتها التحتية، حيث تفتقر إلى أنظمة الصرف الصحي والتيار الكهربائي المستقر الخ. يوجد في الضفة الغربية حوالي 670,030 لاجئاً فلسطينياً[25] يعيش غالبيتهم في مخيمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[26]، حيث يعانون من قلة المياه وغياب البنية التحتية الصحية، بالإضافة إلى محدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية.

2. القدس الشرقية: يقدر عدد سكانها بحوالي 168,000 فلسطينياً [27] و238,000 فلسطينياً[28]. وهي جزء من الضفة الغربية وفقاً للقانون الدولي. والقدس الشرقية هي مركز ديني وثقافي واقتصادي رئيسي للفلسطينيين، على الرغم من محاولات "دولة اسرائيل" غير القانونية لضم القدس الشرقية من خلال سلسة من القوانين وأعمال المصادرة والطرد التي بدأت منذ عام 1967. لا يحمل معظم السكان القدس الشرقية الجنسية ال"دولة اسرائيل"ية، بل يحملون مجرد الاقامة، ولا يستفيدون الا من بعض الخدمات البلدية، علماً بأن هذه" الحقوق" هي عرضة دائمة للتهديد. فتواصل عملية بناء الجدار، والمستوطنات غير الشرعية، وهدم المنازل، وعدم إعطاء تصاريح للبناء والعمل، والنظام الضريبي التمييزي[29] ، إضافة إلى الحملات المكثّفة لسحب حقوق الإقامة من الفلسطينيين[30]، كل هذا يجعل الحياة في القدس مليئة بالضغوطات المتزايدة والغلاء الفادح.

---

[22] OCHA. *Barrier Reports, Costs of Closure*, various dates. Available at http://www.humanitarianinfo.org/WBGS/);

[23] World Bank. *Four Years—Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment.* Washington, DC, October 2004.

[24] w orld Bank. *West Bank and Gaza Update*, April 2006 and September 2006.

[25] Salem, Walid. *The Palestinian Refugee Guide*. Ramallah: Panorama Center, 2005. Available in Arabic at www.PanoramaCenter.org.

[26] UNRWA. (undated). Publications/Statistics. Accessed from http://www.un.org/unrwa/publications/index.html on 18 January 2007

[27] Palestinian Central Bureau of Statistics. "Projected Population," July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

[28] US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. "Israel and the Occupied Territories." *Country Reports on Human Rights Practices*, 8 March 2005. Accessed from http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2005/61690.htm#ot on January 15, 2007.

[29] European Union. "Jerusalem and Ramallah Heads of Mission, Report on East Jerusalem, Summary." Unpublished document, 2004.

3. قطاع غزة: يبلغ عدد سكان القطاع حوالي 1,389,789[31]، و يضم حوالي 910,194 لاجئاً[32]. إن معدل كثافة السكان في قطاع غزة هو واحد من أعلى المعدلات في العالم. وتعتبر غزة مغلقة عمليّا منذ " الإنسحاب" ال"دولة اسرائيل"ي في آب 2005[33]. لقد دمّرت حملة القصف الشامل التي شنّتها "دولة اسرائيل" في آب 2007 معظم البنية التحتية لقطاع غزة، حيث دمّرت شبكات الكهرباء والمياه، والجسور والطرق. أما الدخول إلى قطاع غزة أو الخروج منه من اجل العمل، أو تلقي الرعاية الصحية، أو نقل البضائع فقد فرضت عليه قيود بالغة[34] مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، والفقر وانعدام الأمن الغذائي[35] بالإضافة إلى تفشي المشاكل النفسية والاجتماعية.

مناطق الضفة الغربية القابعة تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967 أصبحت تتسم بالفقر والعنف والتخلف. لقد أبقى الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي الذي دام 59 عاماً دون حل، أجيالاً من الفلسطينيين دون تحقيق مطالبهم المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير، والحصول على حقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية. منذ عام 2000، استبدلت الحالة "الانتقالية" المطوّلة باتجاه السلام بحالة من التدهور على جميع الجبهات، بما في ذلك إعادة الاحتلال، والتوغلات والهجمات ال"دولة اسرائيل"ية المنظّمة منذ عام 2002. علاوة على ذلك، ومنذ أن قام المجتمع الدولي بقطع المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية نتيجة لفوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني عام 2006 ، لم يتلق الموظفون الحكوميّون والبالغ عددهم 165,000 موظفاً(وكل فرد منهم مسؤول عن إعالة 7 إلى 10 أشخاص وفقاً لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية[36]) رواتبهم مكتملة، كما لم يتلق معظمهم أيّ أجور على

---

[30] B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Revocation of Residency in East Jerusalem" at http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_of_Residency.asp accessed 18 January 2007.

[31] Palestinian Central Bureau of Statistics. "Projected Population," July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

[32] Salem, Walid. *The Palestinian Refugee Guide*. Ramallah: Panorama Center, 2005. Available in Arabic at www.PanoramaCenter.org

[33] Gisha. *Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza*, January 2007. Available at http://www.gisha.org/english/index_eng.htm.

[34] World Bank Technical Team Report. "An Update on Palestinian Movement, Access and Trade in the West Bank and Gaza," 15 August 2006

[35] FAO and WFP. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Assessment, West Bank and Gaza Strip*. Rome, 2007 forthcoming.

[36] OCHA. *Humanitarian Monitor*, 18 December 2006. Available at http://ochaonline2.un.org/Default.aspx?tabid=8510

الإطلاق. ثمة تحديات جسيمة تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، ألا وهي: إنعدام وجود سلطة حكومية فعّالة

واستمرار احتجاز العديد من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب، وانتشار الفقر والبطالة، وانعدام سيادة القانون، وعدم توفر الرعاية الصحية الجيدة، وفقدان الأرض وحقوق الملكية، وتزايد القيود على حرية الحركة، والتهجير، والركود الاقتصادي، وتزايد الأمراض النفسية والعقلية، وتدمير البنية التحتيّة، وارتفاع عدد الاسرى في السجون ال"دولة اسرائيل"ية، وضم القدس وطرد سكانها، والعنف الجسدي والنفسي المستمرين. أما مؤخرا، فقد تزايد العنف الداخلي إلى درجة التهديد باندلاع حرب أهلية.

أما خارج فلسطين التاريخية، فهناك حوالي 2,839,639 فلسطينياً يقيمون في الأردن، وحوالي 442,699 يقيمون في سورية، و421,292 لبنان[37]_ معظمهم لاجئون يعيشون في 32 مخيماً مسجلاً للاجئين[38] . كما يوجد حوالي 667,055 فلسطينياً يقيمون في دول عربية أخرى[39]، و حوالي 542,708 فلسطينياً منتشرون في جميع أنحاء العالم، يقيم غالبيتهم في الولايات المتحدة الأمريكية[40]. يعيش فلسطينيو الشتات في ظل ظروف اجتماعية متنوعة: بعضهم حاصل على جنسيات أجنبية ويتمتع بمستوى معيشي مرتفع، بينما يعيش البعض الآخر بدون إقامة شرعية داخل هذه البلدان، أي أنهم لا يتمتعون بأي حماية. يستمر فلسطينيو الشتات بالتمسك بحق العودة الذي يكفله القانون الدولي " قرار رقم 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة والصادر في 11 كانون الأول 1948".

4- المجتمع المدني الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل"

نجحت الإجراءات القمعية على مدار العقود في بث الرعب والطاعة بالإكراه لدى المواطنين الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من قياداتهم السياسية وغيرها[41]. ولكن في عام 1966، وبعد إلغاء الحكم العسكري، حدثت عدة تغييرات أدت إلى أن يسارع المجتمع المدني الفلسطيني إلى الانتظام، ومن بينها ظهور الأنشطة الوطنية الطلابية والمجتمعية، وتزايد التفاعل مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما عمق الإحساس بالهوية والإرادة السياسية. علاوة على ذلك، فقد تزايد الإحساس بالسخط بسبب مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية. و خلال أحد

[37] Palestinian Central Bureau of Statistics. "Projected Population," July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

[38] UNRWA. (undated). Publications/Statistics. Accessed from http://www.un.org/unrwa/publications/index.html on 18 January 2007

[39] Palestinian Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Palestine, No. 6 (1196),* November 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3354&lang=en

[40] Palestinian Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Palestine, No. 6 (1196),* November 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3354&lang=en

[41] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State.* London: Pluto Press, 2006.

الإضرابات العامة التي جرت احتجاجاً على تلك المصادرات. قامت السلطات الاسرائيلية بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل مما أدى إلى قتل ستة منهم ، واعتقال العشرات، وجرح المئات في قرية سخنين. شكل هذا اليوم، الذي بات يعرف بيوم الأرض، منعطفاً في مسار تشكل الوعي السياسي الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل"[42].

حقق المجتمع المدني الاسرائيلي تدريجياً بعض الاستقلال، ولم يعد هدفه الحصري هو خدمة مشروع بناء الدولة[43]. إلا أن "دولة اسرائيل" لم تقر قانون الجمعيات الذي يهدف إلى تنظيم أنشطة المجتمع المدني ووضعها في إطار قانوني حتى عام 1980. ومنذ ذلك الحين، قام المواطنون الفلسطينيون في "دولة اسرائيل" بتسجيل أكثر من 1,000 منظمة غير حكومية، والتي تشكل 4% من مجموع المنظمات غير الحكومية في "دولة اسرائيل" والتي يبلغ عددها 20,000 منظمة[44]. تختلف علاقة المنظمات غير الحكومية التابعة للمواطنين الفلسطينيين مع الدولة عن علاقة المنظمات غير الحكومية اليهودية بها، وهو أمر غير مفاجئ. فخلافاً للمنظمات غير الحكومية اليهودية، تسعى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى القيام بأنشطة المناصرة أكثر من تقديم الخدمات. وهي عندما تقدم الخدمات، إنما تقدم خدمات بديلة، أنكرتها عليهم الدولة، بينما تقدم المنظمات غير الحكومية اليهودية الخدمات في كثير من الأحيان كمتعاقد من الباطن مع الدولة. علاوة على ذلك، فإن أغلبية المنظمات غير الحكومية اليهودية تتلقى التمويل والعديد من المنافع الأخرى من الدولة، كما هو الحال في الكثير من الدول الصناعية. أما المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإن طبيعة عملها هي أقرب إلى المنظمات العاملة في دول العالم النامي. وهي تحصل على تمويلها من المانحين الأجانب وتشكل تحدياً للدولة في طرق متعددة. غير أن أهم ما تواجهه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية داخل "دولة اسرائيل" هو القوانين التي تقيدها وتميز ضدها، والتي تتضمن "التحقيقات، والإغلاق الذي تتعرض له المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أكثر من المنظمات غير الحكومية اليهودية داخل "دولة اسرائيل"، واستخدام قانون الطوارئ لإغلاق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية–ال"دولة اسرائيل"ية، والتهديد بطرد الموظفين الحكوميين الذين يتطوعون في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية–ال"دولة اسرائيل"ية، والتحقيقات التحذيرية مع النشطاء، والتمييز الفاضح على مستوى التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية–ال"دولة اسرائيل"ية بالمقارنة مع نظيراتها اليهودية، والتمييز في الإعفاءات الضريبية"[45].

لقد أدت مجازر صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1982 واندلاع الانتفاضة في عام 1987 إلى تحول في الأقلية الفلسطينية داخل "دولة اسرائيل"، حيث بدأت بوضع نضالها ضمن سياق النضال الفلسطيني الأوسع. لكن اتفاقية أوسلو، التي لم

[42] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

[43] Payes, Shany. "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civic Equality in a Non-Civic State." *Israel Studies*, Spring 2003, 8(1), pp. 60-90.

[44] Payes, Shany. "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civic Equality in a Non-Civic State." *Israel Studies*, Spring 2003, 8(1), pp. 60-90.

[45] Payes, Shany. "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civic Equality in a Non-Civic State." *Israel Studies*, Spring 2003, 8(1), pp. 60-90.

تذكر مستقبل الأقلية الفلسطينية داخل "دولة اسرائيل"،بددت أي شك أنه على الفلسطينيين المواطنين في دولة "دولة اسرائيل" أن يقاتلوا من أجل مستقبلهم داخل "دولة اسرائيل".

وواصل الفلسطينيون في الداخل التقرب من روح النضال الفلسطيني في الأراضي المحتلة ودعمه. ففي تشرين الأول 2000، اندلعت الاحتجاجات السلمية رداً على ردة فعل "دولة اسرائيل" على الانتفاضة الثانية، فقتل ثلاثة عشر فلسطينياً من مواطني دولة "دولة اسرائيل". وبعد مرور عدة سنوات، لم تحمّل لجنة التحقيق المسؤولية عن ذلك إلى أي جهة كانت. إن الازدواجية والتناقض في الخطاب ال"دولة اسرائيل"ي، والذي يعتبر المواطنين الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" "عربَ "دولة اسرائيل""، أي أنهم مختلفون عن الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي نفس الوقت يعتبر المواطنين الفلسطينيين "طابوراً خامساً" يسعى للقضاء على دولة "دولة اسرائيل" من الداخل بتوجيه من القوى الفلسطينية في الخارج[46]، إنما يعقّد البيئة التي تحاول المنظمات غير الحكومية فيها تطوير المجتمع المدني. فالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية داخل "دولة اسرائيل" تحاول أن تعمل ضمن القانون الذي تحدده الدولة من ناحية، ولكنها تطرح تحديات على الدولة باعتبارها دولة عنصرية وبطبيعتها غير ديمقراطية من ناحية أخرى[47].

تتوزع أنشطة المجتمع المدني في المجتمعات الأخرى على مجموعة متنوعة من القطاعات والمؤسسات، بما فيها الأكاديمية، والثقافية، والعمالية الخ. أما في "دولة اسرائيل"، فإن الإيديولوجية الصهيونية يهيمنان على جميع المؤسسات تقريباً، حتى أصبحت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة إلى المجتمع تشكل الحيز المتوفر الوحيد تقريباً، والذي يتمكن الفلسطينيون المواطنون في "دولة اسرائيل" فيه من تحديد احتياجاتهم وحلولهم بأنفسهم، وأن يبنوا مجتمعهم وقدراتهم، و أن يتفاعلوا بطريقتهم. علاوة على ذلك، تحاول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تعالج الاحتياجات المباشرة للمجتمع، كالأرض، والإسكان، والتنمية الاقتصادية والتعليم، والتركيز في الوقت نفسه على القضايا الأكبر، والمتعلقة بالبقاء والاعتراف بهم كأقلية قومية. هذا يجعل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة إلى المجتمع بالغة الأهمية بالنسبة إلى تقدم الفلسطينيين المواطنين في دولة "دولة اسرائيل". ظهرت مؤخراً محاولتان هامتان لوضع حقوق المواطنين الفلسطينيين على قائمة الأولويات في الأجندة ال"دولة اسرائيل"ية. نشرت اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية في "دولة اسرائيل" *الرؤية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في "دولة اسرائيل"* في عام 2006 . أما عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في "دولة اسرائيل"، فقد نشر *الدستور الديمقراطي*، مسودة، في شباط 2007. هذان الجهدان، إضافة إلى وثيقة ستصدر عن جمعية مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، إنما هي نتيجة لجهود المناصرة المكثفة والجماعية التي يقوم بها المواطنون الفلسطينيون داخل "دولة اسرائيل"، والتي تعكس إدراك المجتمع بأن مستقبله يكمن في إعادة التفاوض على وضعه الجماعي داخل "دولة اسرائيل"، وليس بنتيجة المفاوضات القائمة بين "دولة اسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية .

[46] Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

[47] National Committee for the Heads of the Arab Local Authorities in Israel. (2006). *The Future Vision of the Palestinians Arabs in Israel*. Nazareth, Israel.

5- المجتمع المدني في الأراضي المحتلة

خلافاً ل"دولة اسرائيل" لطالما شكلت منظمات المجتمع المدني، باطيافها : "الدينية، والعلمانية، والرسمية، وغير الرسمية"، القاعدة الصلبة للمجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة منذ الاحتلال ال"دولة اسرائيل"ي عام 1967 ثم إقامة السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينات. ويعود إلى هذه المنظمات التي يديرها عادة المتطوعون، الفضل في توفير البنية والخدمات اللازمين للفلسطينيين لكي يبقوا في أرضهم، ويستمروا رغم قصوة الاحتلال العسكري. وهي توفر الرعاية الصحية، والتعليم، والإغاثة الإنسانية، والمساعدات للمشاريع التجارية، والمناصرة لحقوق الإنسان والعلاقات الدولية. كانت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة إلى المجتمع وما زالت إلى حد ما ، تدار من قبل حركات اجتماعية تملك دوافع سياسية. وهي تؤدي الكثير من الأعمال التي تقوم بها الحكومات عادة، بالإضافة إلى دورها في تمكين المواطن من المشاركة المجتمعية. ما من شك في أنها كانت تعاني من بعض المشاكل، مثل التعصب التنظيمي، ولكن إنجازاتها كانت كبيرة أيضاً، مثل إشراك النساء والشباب في الحياة المدنية. حتى إقامة السلطة الفلسطينية، كانت المنظمات الفلسطينية المحلية تقوم بكافة الأعمال التي تسعى نحو تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية، وذلك بدعم من م.ت.ف.، وفلسطينيي الشتات، والعالم العربي، ومن عدد صغير من المانحين الغربيين من أصحاب الدوافع الإيديولوجية[48]، ولكنلم يتلقى الفلسطينيون مساعدات من أجل "التنمية".

إلا أن الاعتراف الدولي بالسلطة الفلسطينية بقيادة فتح، من خلال اتفاقية أوسلو، أدى إلى تقويض الدعم والتمويل الموجهين إلى الحركات الاجتماعية ومبادراتها على مستوى القاعدة. فقد حولت م.ت.ف. الكثير من الدعم من الحركات الاجتماعية إلى السلطة الفلسطينية، كما قدم المجتمع الدولي والعالم العربي الدعم للدور الحكومي الناشئ للسلطة الفلسطينية، وذلك من خلال تمويلها على حساب المنظمات المستندة إلى المجتمع والمنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، بعد أوسلو أصبحت المنظمات غير الحكومية تتلقى 8% من المساعدات الدولية فقط، مقابل 87% إلى القطاع العام و 5% إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[49] و[50].

ثم ارتفعت المساعدات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير، بحيث بلغت حوالي 7,5 مليار دولار في الفترة الواقعة بين 1994 و2004 ، أي بمعدل 250 دولار سنوياً للفرد[51]. واستخدمت الكثير من الحكومات المساعدات

[48] Development Studies Programme, Birzeit University. *Palestine Human Development Report 2004*. Ramallah. (esp. Chapter 5: "Civil society organizations and human development," pp. 104-121 and Chapter 6: "Towards a Palestinian vision of development, pp. 125-138), 2005.

[49] UNRWA. (undated). Publications/Statistics. Accessed from http://www.un.org/unrwa/publications/index.html on 18 January 2007

[50] MAS: Palestine Economic Policy Research Institute. *Towards a More Effective Use of Aid to the Palestinian People*, 2005, available at http://www.mas.org.ps/publication_list.htm

[51] MAS: Palestine Economic Policy Research Institute. *Towards a More Effective Use of Aid to the Palestinian People*, 2005, available at http://www.mas.org.ps/publication_list.htm

كأداة في خدمة سياساتها الخارجية من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة. ولم يكن مفاجئاً أن تتحمل السلطة الفلسطينية الكثير من مسؤولية الرفاه الاجتماعي، على الرغم من أن بعض المنظمات المستندة إلى المجتمع والمنظمات غير الحكومية كانت تتمتع بالخبرة والكفاءة بشكل أفضل منها. تعاونت السلطة الفلسطينية مع بعض الحركات الاجتماعية، بينما أعادت حركات أخرى تشكيل نفسها كمنظمات غير حكومية لكي تستفيد من أموال المانحين، مما زاد من المنافسة وقلل من التعاون فيما بين المجتمع المدني. كما أدت المنافسة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، والمنافسة بين المنظمات نفسها، إلى تجاهل كليهما لحقيقة كونهما مساءلين أمام القاعدة الشعبية الفلسطينية.

كما ذكر سابقاً، فقد فرضت عملية أوسلو على المجتمع الفلسطيني إطار عمل غير مناسب هو إطار "ما بعد النزاع". وقد روج الكثيرون لمقولة أن على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن التركيز على "دولة اسرائيل"، و أن يبدأوا بالتركيز على بناء مجتمعهم ضمن إطار أوسلو، مما أدى إلى خلق تشوه. وقد تغلغل هذا الطرح بخبث إلى أنشطة المجتمع المدني. فاستبدلت المقاومة "بالتنمية" و"بناء القدرات". وأعيد توجيه أنشطة المناصرة من المطالبة بإنهاء الاحتلال إلى المطالبة بمساءلة السلطة الفلسطينية. وتضخم حجم الأنشطة المفضلة لدى المانحين، مثل التدريب على الديمقراطية واللا عنف، والتعليم العلاجي، والقيادات الشابة، وتمكين المرأة، والاستثمارات المتناهية الصغر الخ، وهي مواضيع على أهميتها، قد لا تشكل أولوية لشعب تفرض عليه قيود شديدة تكبل قدرته على التأثير على حاضره ومستقبله. يبدو أن صناعة التنمية في الأراضي المحتلة تتجاهل ملاحظة الاتحاد الأوروبي نفسه والذي يقول، "لا يمكن لأي برنامج إغاثة إنسانية أن يحقق النجاح فيما تستمر الانتهاكات الخطيرة والمنهجية للقانون الإنساني الدولي، والتي تلحق الأذى والكرب الذي تسعى الإغاثة إلى تخفيفه"[52].

علاوة على ذلك، فقد انتقل التمويل في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 "... باتجاه الإغاثة الطارئة، وخلق فرص العمل، ودعم الموازنة، على حساب الأنشطة التنموية بعيدة المدى[53]. بلغت نسبة المساعدات التنموية إلى المساعدات الطارئة قبل الانتفاضة 7:1، ثم أصبحت 5:1 في عام 2002[54]. وقد دفع هذا المنظمات الفلسطينية إلى لعب دور المتعاقد من الباطن مع مزودي المساعدات الإغاثية والابتعاد عن دورها الحقيقي كقيادة للتنمية الفلسطينية المحلية. علاوة على ذلك، فقد فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني التي تزايد اعتمادها على المساعدات الدولية، صلاتها مع القاعدة واستقلالها السياسي، الأمر الذي أدى إلى تقويض الديمقراطية داخلها.

[52] Diakonia. "Presentation to the European Parliament," June 2005. Accessed at http://www.diakonia.se/sa/node.asp?node=830 on 23 January 2007.

[53] MAS: Palestine Economic Policy Research Institute. *Towards a More Effective Use of Aid to the Palestinian People*, 2005, available at http://www.mas.org.ps/publication_list.htm

[54] Alpher, Yossi. "Israel's Aid Responsibilities Towards the Palestinian Population," in Michael Keating, Anne Le More and Robert Lowe, Eds. *Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine*. London: Royal Institute of International Affairs, pp. 154-162.

وفي عام 2001، حدثت عمليات التاسع من أيلول ضد الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي كانت له تبعات ما زالت تتفاعل على كل من المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم بما في ذلك في فلسطين، والمنظمات غير الحكومية والمانحين. فقد تم تجميد أو فرض قيود متشددة على مبالغ كبيرة من المساعدات. لقد شنت المنظمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حملة لمقاطعة إجراءات التوقيع على إقرار مكافحة الإرهاب، والتي تتزعمها الولايات المتحدة. لكن المشاركة في هذه الحملة ما لبثت أن تقلصت بسبب الضغط المتزايد الذي تواجهه المنظمات غير الحكومية من أجل التوقيع على هذه الوثائق غير المقبولة أو التخلي عن التمويل. ورغم الجهود التي بذلتها بعض المؤسسات التي توفر المنح في شمال الكرة الأرضية، ومجموعات مناصرة العمل الخيري للاحتجاج على هذه الإجراءات "مانحون بلا حدود 2006"، فإن الأجواء العامة التي سادت بفعل "الحرب على الإرهاب" ، والتي شنتها الولايات المتحدة، أثرت على كافة جوانب تمويل المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة تقريباً.

كذلك من الملاحظ تزايد الرغبة لدى المانحين الحكوميين وغير الحكوميين في جعل المنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بتنفيذ الأنشطة التنموية والإشراف عليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم النامي. إن توجيه المساعدات عبر المنظمات غير الحكومية الدولية يصعّب على المنظمات غير الحكومية الوطنية الحصول على التمويل. أما المنظمات المستندة إلى المجتمع والمنظمات القاعدية غير الرسمية، فيكاد يكون حصولها على التمويل مستحيلاً، إن لم تكن تحت رعاية إحدى المنظمات غير الحكومية الوسيطة، والتي تتمتع بعلاقات دولية. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية تلعب دوراً نشطاً في تنفيذ المشاريع، وهذا يعود جزئياً إلى تزايد الاهتمام بالمساءلة. إن نجاح الشراكات الوطنية–الدولية بين المنظمات غير الحكومية يعتمد على مدى احترامها للقيادة المحلية، وكذلك على مدى وعمق التزام هذه المنظمات الدولية بالتنمية الفلسطينية. كما يعتمد على حجم المتطلبات البيروقراطية، وإلى أي حد تيسر أو تدعم عملية بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، إضافة إلى عدة عوامل أخرى. ومع ذلك ، وفي أفضل الأحوال فإن تزايد دور المنظمات الدولية يؤثر سلباً على المجتمع المدني الفلسطيني من ناحية تهميش دوره في المجال التنموي.

باختصار، و حتى عام 2005، فإن تأسيس السلطة الفلسطينية جعلها بوابة التمويل للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تجفيف منابع الأموال التي كانت تتدفق عبر م.ت.ف. إلى الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، مما جعل بدوره المجتمع المدني معتمداً على نفس مصادر التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، وبالتالي يتحرك عبر أجندته السياسية. لذا:

- توقفت الفصائل السياسية عن دعم منظمات المجتمع المدني التي كانت تدعمها سابقاً. وتعلم المجتمع المدني كيف يحصل على الأموال عبر البرامج "التنموية" ذات الهيكليات المعقدة والقيود الشديدة، والتي تمكن الحكومات الأجنبية من تحديد نوعية وكيفية المشاريع التي يتم تنفيذها، وهوية منفذيها. ويقول النقاد أن هذه الحكومات إنما تقوض التنمية المستدامة بعيدة المدى عبر دعمها للأعمال التدميرية التي يقوم بها الجيش ال"دولة اسرائيل"ي، مما يعيق عملية تطوير الأجندات والقيادات المحلية، ويعيد تدوير الأموال إلى الدول المانحة نفسها، ويضخ أموال المساعدات إلى الاقتصاد ال"دولة اسرائيل"ي.
- حيث أن المانحين الدوليين لا يمولون إلا المنظمات غير الحكومية المسجلة، فقد أعاد الكثيرون من العاملين في المجتمع المدني بناء أنفسهم كمنظمات غير حكومية من أجل الحصول على التمويل التنموي. لقد فقد المجتمع المدني الاتساع، والعمق والتنوع الذي يتسم به، فحل محله التنافس والانقسام. وعجزت المبادرات غير الرسمية والناشئة من القاعدة عن الحصول على أي تمويل.

- نتيجة لانسلاخ المنظمات غير الحكومية الكبيرة عن الحركات الاجتماعية، فقد اكتسبت نظرة أكثر "مهنية" للأمور، وأصبحت تعمل ضمن نمط قائم على التبعية. يعتبر بعض النقاد هذه الصفة المهنية نمطاً غربياً أدى إلى إقصاء هذه المنظمات عن القاعدة ، مما جعلها في بعض الحالات غير قادرة على تمثيل شعبها وغير مستجيبة له. ويضيف هؤلاء النقاد أن هذه المنظمات غير الحكومية أصبحت تشكل قطاعاً يتكون من نخبة تتلقى أجوراً مرتفعة وتنافس كافة القطاعات الأخرى القائمة في المجتمع على العاملين وعلى الجمهور.
- يتراوح مدى وعمق التنسيق القائم بين المنظمات غير الحكومية. فالنظام الفصائلي كان يقدم خدمات متشابهة عبر كل من الفصائل، لكن الجميع كان يعرف ما يقوم به الآخرون. و لكن خلال فترة أوسلو، أصبح هناك الكثير من الازدواجية دون وجود رغبة "بمعنى الطلب أو المشاركة المجتمعية" في تنظيم أعداد أو اختصاصات المنظمات غير الحكومية.
- بينما يعتبر البعض أن قانون المنظمات غير الحكومية الفلسطيني هو "الأفضل في العالم العربي"، يقول آخرون أنه متخلف ومطبق بطريقة غير متوازنة، مما يؤدي إلى حدوث توتر "بنّاء وهدّام" بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني.

من هنا، فإن ما يهدد المجتمع المدني الفلسطيني ليس المقاطعة الدولية التي بدأت عام 2006 فحسب، بل أنها بالدرجة الأولى اتفاقيات أوسلو وجميع تبعاتها. ويبدو أن نضال المجتمع المدني الفلسطيني من أجل الاستقلال والمساءلة يخطو خطوتين إلى الأمام و ثلاث خطوات إلى الخلف.

6- أثر المساعدات الدولية على المجتمع المدني الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل" والأراضي المحتلة

نتيجة ضعف الحكومتين ال"دولة اسرائيل"ية والفلسطينية وعجزهما عن التوصل إلى اتفاق عادل و نهائي، يصبح المجتمع المدني أكثر أهمية من ذي قبل. ففي "دولة اسرائيل"، يقدم المجتمع المدني الفلسطيني للمواطنين الفلسطينيين المرجعية التي يفتقدونها في الحكومة ال"دولة اسرائيل"ية. يرصد المجتمع المدني حقوق المواطنين الفلسطينيين واحتياجاتهم، ويتحرك لحشد تأييد المجتمع لمساءلة الحكومة ال"دولة اسرائيل"ية. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن وجود المجتمع المدني ضروري من أجل تقديم الخدمات والتشجيع على المواطنة، إلى حين أن تمتلك السلطة الفلسطينية البنية التحتية والقدرة على لعب دورها المركزي. وعندما يصبح عمل السلطة الفلسطينية فعالاً، يظل للمجتمع المدني دور حاسم لا يقل أهمية، والذي يتمثل في تنشيط المواطنين بما يضمن الشفافية، والمساءلة، والديمقراطية لدى السلطة الفلسطينية.

لقد كان للمساعدات الدولية أثر عكسي على تنمية المجتمع الفلسطيني. أما داخل "دولة اسرائيل"، فقد شكلت المساعدات الخارجية مصدر التمويل الوحيد غالباً للمنظمات، والأنشطة، والنشطاء الذين يسعون إلى النضال الحقيقي ضد الانتهاكات الاسرائيلية بحقهم. وفي نفس الوقت، هناك قيود شديدة مفروضة على هذه المساعدات أهمها ثلاثة **اولها:** تصنف معظم الحكومات الاسرائيلية على أنها دولة صناعية و ديمقراطية وهي بالتالي لا تستحق المساعدات التنموية ، وهذا يشمل المواطنين الفلسطينيين، رغم أن الصعاب التي يواجهها هؤلاء تشبه في كثير من النواحي تلك التي يعاني منها العالم الثالث والمناطق الأخرى التي تشهد نزاعات،غير أن معظم المانحين الدوليين ليسوا مستعدين لمعاملة الأقلية الفلسطينية كمجموعة لها احتياجات منفصلةو التي قد تتعارض مع تلك الخاصة بالدولة، مما يجعل حصول المنظمات

الفلسطينية غير الحكومية والمستندة إلى المجتمع على مبالغ كبيرة من التمويل الدولي أمراً صعباً[55]. **ثانياً:** أن معظم التمويل الدولي الموجه إلى "دولة اسرائيل" تديره مؤسسات مساندة للصهيونية سواء في الخارج أي في مكان جمعها، أو محلياً في مكان صرفها. ويؤدي هذا إلى السيطرة المفرطة لأطراف معينة داخل هذه المجتمعات، والتي لها مصالحها السياسية الخاصة التي تود دعمها. **ثالثاً:** وباستثناء مؤسسة التعاون، وهي مؤسسة فلسطينية خاصة معروفة ومقرها جنيف، فإن حجم الأموال الذي يتدفق من فلسطينيي الشتات أو العالم العربي إلى المجتمع المدني الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل" صغير جداً. ويبدو هذا الوضع ناجماً عن عدة عوامل معقدة من بينها المقاطعة العربية ل"دولة اسرائيل"، وانقطاع الصلات بين الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" والممولين العرب، وانعدام الثقة من الجانبين، والخوف من الانتقام ال"دولة اسرائيل"ي، وربما عدم وجود آليات لتحويل الأموال.

علاوة على ذلك، فإن إطار العمل الناجم عن أوسلو، والذي شكل السياق الغربي للنظر إلى كافة القضايا ال"دولة اسرائيل"ية والفلسطينية قد غيّب المواطنين الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" إلى حد أن جعلهم غير مرئيين أكثر. فهو يعرّف الصراع الفلسطيني– الاسرائيليي على أنه صراع بين اليهود الاسرائلين والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. من هنا، فإن الكثير من المانحين لا يمولون إلا أنشطة المواطنين الفلسطينيين التي تروج "التعايش". وهذا يتضمن الأنشطة التعاونية التي تهدف إلى تطبيع العلاقات بين المواطنين اليهود والفلسطينيين، أو الجهود التي تهدف إلى تجميل "دولة اسرائيل" "أي تحدي العنصرية داخل "دولة اسرائيل" دون تحدي "دولة اسرائيل" نفسها كدولة عنصرية". و يبدو أن نمط التفكير و الذي تهيمن عليه أوسلو خاصة لا يترك مجالاً لاحتياجات وحقوق المواطنين الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" التي يحددونها بأنفسهم . على سبيل المثال، يناضل المواطنون الفلسطينيون داخل "دولة اسرائيل" من أجل البقاء والحصول على الاعتراف كأقلية وطنية، و يناضلون من أجل المساواة الأساسية في معاملة الدولة لهم، ويواجهون هجوماً حاداً في مجال الأراضي والإسكان، وفرص العمل والتنمية الاقتصادية، والتعليم . وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا، فإن الكثير من المانحين يبتعدون عن تمويل الأنشطة التي من شانها ان تساهم في تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين في الاراضي المحتلة لعام 1948 .

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 ، فإن المساعدات الدولية تستحق أن ينسب إليها فضل حماية السلطة الفلسطينية على مدى عدة سنوات من الانهيار المحقق تحت وطأة الالتزامات غير الواقعية. كما أنه من الواضح أن المساعدات الدولية مسؤولة عن توفير الغذاء، والخدمات والوظائف لملايين الناس. ولكن من ناحية أخرى، فإن الدور التراكمي الذي لعبته المساعدات الدولية " وخصوصاً الاعتماد على المساعدات الدولية" يؤدي إلى تقويض الديمقراطية، والاستقلال، والتغيير الاجتماعي، والتنمية المستدامة.

كما أننا ندرك أن معظم المساعدات الدولية لا يمكن الاعتماد عليها. فبعد أن أدت الانتخابات الديمقراطية في عام 2006 إلى حصول حماس على الأغلبية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، تم سحب، أو تقييد، أو إعادة توجيه كل المساعدات الدولية تقريباً. لقد تركت البنية التحتية المميزة للمساعدات الدولية في الأراضي المحتلة في مهب الريح؛ هناك نقص شديد في التنسيق بين المانحين والسلطة الفلسطينية. والأمر المثير للسخرية هو أن الدراسات التي جرت

[55] Kamm, Shira. *The Arab Citizens of Israel: Status and Implications for the Middle East Conflict*. Haifa: Mossawa Center, 2003.

مؤخراً تشير إلى أن إجمالي حجم المساعدات التي تم صرفها فعلياً في عام 2006 هو أكبر من حجم المساعدات عام 2005[56]، لكن تلك المساعدات لم تكن موجهة للتنمية ولم تؤد إلى التنمية .

باختصار، فإن للاعتماد على المساعدات الدولية تبعات فادحة تؤدي إلى حدوث تشوهات في المجتمع المدني الفلسطيني داخل "دولة اسرائيل" وفي الأراضي المحتلة، بما فيها:

- إن الأجندات التي يحركها المانحون تجبر المنظمات غير الحكومية على الجري خلف المال عبر أي دعوة يتم الإعلان عنها لقبول المشاريع، بدل أن تنخرط هذه المنظمات في عملية جدية لبناء التوافق والتفكير الاستراتيجي اللازمين من أجل التوصل إلى أجندات صادرة عن المجتمع المدني المحلي.
- انعدام الأمان التنظيمي الناجم عن حقيقة أن المانحين يمنعون المنظمات غير الحكومية من تحقيق أي ادخار من الموارد المتوفرة للمشاريع، مما يجعلها تستمر بصعوبة بين مشروع وآخر، وتعجز عن دفع أجور العاملين فيها في الفترات القائمة بين المشاريع، وتصبح غير قادرة على التخطيط بشكل مسؤول من أجل تحقيق النمو التنظيمي والديمومة.
- البيروقراطية الشديدة التي تفرضها كل من المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الوسيطة والمانحين، ومن بينها شروط وضع التقارير المالية التي تثقل كاهل العمل التنظيمي، والعمليات المعقدة وغير الممولة من أجل تصميم المشاريع، والمهلة الزمنية التي لا تأخذ الأوضاع المحلية في عين الاعتبار.
- إنفاق الموارد التنظيمية على العلاقات مع المانحين على حساب عمل البرنامج، بما في ذلك الدفع لمستشاري حشد الأموال، وتعيين طواقم عمل ملمة بلغتين حتى لو كان هناك عاملون أكثر كفاءة ولكنهم لا يعرفون إلا اللغة العربية، وإضاعة الوقت في استضافة وفود المانحين.
- التعرض إلى شروط مهينة أخلاقياً من طرف المانحين وخصوصاً بعض نسخ الإقرار بمكافحة الإرهاب الذي يطلب من موقعيه أن يلعبوا دور المحقق والمنفذ للسياسة الخارجية الأميركية أو غيرها.
- صعوبة الحصول على التمويل لتغطية النفقات العامة والجارية، وفرض قواعد محاسبية تجعل تمويل طاقم العمل الإداري كالمدير التنفيذي، والأعمال غير المتعلقة بالمشروع كالتخطيط الاستراتيجي وتدريب طاقم العمل، أمراً بالغ الصعوبة.
- عدم المرونة في تغيير الخطط القائمة ضمن البرنامج بمجرد إقراره، حتى لو أن وجود معلومات جديدة أو تغيراً في الظروف كان يستوجب ذلك.
- قواعد الشراء التي تشترط إنفاق أموال المساعدات في بلدان المانحين بدل توجيهها لدعم الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يحققها الوسطاء ال"دولة اسرائيل"يون على حساب القطاع الخاص الفلسطيني.
- الاحتيال، بما في ذلك تضخيم الموازنات من أجل التأهل للحصول عل منح كبيرة؛ وضع تواريخ سابقة للعقود والدفعات من أجل الامتثال لقواعد غير واقعية بمفعول رجعي؛ والمبالغة في المخرجات والأثر من أجل إرضاء التوقعات غير الواقعية للمانحين.

[56] FAO and WFP. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Assessment, West Bank and Gaza Strip*. Rome, 2007 forthcoming.

- فرض الحدود التعسفية على حجم التمويل المتاح، مما يجبر المنظمات غير الحكومية على تصور مشاريع لا تتخطى الحدود التي يفرضها المانحون على الموازنة "والتي تكون في كثير من الأحيان أكبر من المبلغ اللازم".
- إلحاق الضرر بمن لا يتمتعون بالقدرة على حشد الأموال، الأمر الذي يتفاقم بسبب ضرورة تقديم معظم مقترحات المشاريع، وتقارير المتابعة والتقييم باللغة الإنجليزية.
- التنافس الهدام على التمويل، مما يؤدي بالمنظمات غير الحكومية الكبيرة إلى العمل بشكل منعزل عن بعضها البعض، مما يؤثر سلباً على فعاليتها، ويهدر مواردها و يقلل من تأثيرها.
- هدر القدرات العقلية والكفاءة، والناتج عن تحويل جهود أكفأ العاملين في المجتمع المدني الفلسطيني نحو مهمة جذب وإرضاء المانحين عوضاً عن العمل من أجل التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- تعزيز الشعور العام بالإحباط حيال حجم التدخل الدولي في التنمية الفلسطينية، بما يفاقم شعور الفلسطينيين بالاستياء لأن المجتمع الدولي لا يضغط على "دولة اسرائيل" من أجل إنهاء احتلالها، بل أنه عوضاً عن ذلك يستخدم "الحياد" أو "الإنسانية" كأعذار تمكن من استمرار الوضع الراهن الذي ينزع عن الفلسطينيين إنسانيتهم ويقودهم نحو اليأس.

إن المشكلة الرئيسية مع المساعدات الدولية هي أنها تتجاهل الواقع الفلسطيني، وتتجاهل سياق الاحتلال والاستيطان. إن إطار "مابعد النزاع" المفروض على الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة عام 1967 ، منذ أوسلو هو مظهر كاذب. لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال والاستيطان. إن عدم إقرار المجتمع الدولي بهذا الأمر علناً هو موقف مخادع. وبالمقابل، على الأطراف الدولية العقلانية والفاعلة أن تعامل "دولة اسرائيل" والفلسطينيين تبعاً للقانون الدولي الذي ينص على إنهاء الصراع بشكل عادل ودائم، وأن تعطي المساعدات وهي تضع هذا الهدف نصب أعينها.

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه يجب على المساعدات أن تستجيب لأولويات الفلسطينيين وقدراتهم. في الواقع فإنه تبعاً لمعظم الأهداف المعلنة للمانحين وللمعايير الدولية حول الممارسات الفضلى في التنمية ، يجب ألا يكون الفلسطينيون مجرد "شركاء" تابعين، بل يجب أن يكونوا قادة فعليين في جهودهم الهادفة نحو تحقيق السلام مع العدل والتنمية المستدامة. لسوء الحظ هذا أبعد ما يكون عن الواقع.

7- الدور الفلسطيني

ان عددا من الفلسطينيين قد تساوق مع سياسات الدول المانحة في الوقت التي تكون أعمال "التنمية" مجزية في "دولة اسرائيل"، أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أعمال التنمية قد تكون مجزية أكثر من العمل في الحكومة، أو في المؤسسات الأكاديمية، أو حتى في القطاع الخاص. لقد تم تسجيل مئات المنظمات غير الحكومية "بعضها قانوني والبعض الآخر غير قانوني" من أجل أن تتأهل للحصول على الأموال المتوفرة لدى المانحين الدوليين. في الواقع، وبعد النصر التشريعي الذي حققته حماس، تم تأسيس عدد لا يحصى و لا يعد من المنظمات غير الحكومية المؤيدة لفتح، وقام المانحون بتمويلها بسرعة في سعي منهم لتمكين المعارضة ، علاوة على ذلك لا توجد آليات موثوقة لتيسير التعاون، وتجنب الازدواجية والاتطلاع على الممارسات الفضلى و فرض المعايير. وفي مثل هذه البيئة، بات المانحون

يعتمدون بشكل كبير على عدد قليل من القادة المعروفين والمحترفين للمنظمات غير الحكومية، ممن يتبنون نمط حياة غربية، ويتقنون اللغة الانجليزية، الأمر الذي أدى إلى خلق نخبة فلسطينية جديدة وتمكينها[57].

لقد أدى ضخ حجم فائض من الأموال عبر عدد صغير من المنافذ الفلسطينية إلى تمكين المنظمات غير الحكومية التابعة لهذه المنافذ من النمو في الحجم والنفوذ، مما عزز بدوره من سلطاتها الاحتكارية، ورغم النوايا التي قد تبدو حسنة فإن هؤلاء متهمون باستغلال نفوذهم في مجالي الأموال والعلاقات الدولية من أجل مصلحتهم الخاصة، أو من اجل ترويج مفاهيمهم الخاصة حول مصلحة المجتمع. حتى أن بعضهم اقتنع بالفكرة القائلة أن المنظمات المستندة إلى المجتمع لا تملك القدرة على التحليل السياسي والاجتماعي وأنهم الوحيدون القادرون على وضع التصورات حول احتياجات الفلسطينيين. كثيراً ما يعتمد ممثلو المانحين على هذه النخب في التحليل السياسي، وفي تقييم قدرات الآخرين وأهميتهم. وقد تم الاتفاق عبرالأحاديث المتبادلة بين المانحين وبين هذه النخب الفلسطينية على إنشاء أطر عمل معينة لها تأثير بالغ على القوى المحركة للتنمية ، رغم أنه لم يتم التشاور مع الأغلبية أو أخذها في عين الاعتبار[58].

وتقع على نفس القدر من الأهمية تلك النخب الفلسطينية التي تسعى للبقاء في مواقع السلطة لفترات طويلة والتي بقصد أو بدون قصد تعيق تطور القيادات التنظيمية والاجتماعية الشابة. حتى أعضاء مجالس الإدارة الذين يفترض بها قانونياً أن يشرفوا على المنظمات غير الحكومية، يبدون ضعفاً في مواجهة بعض المدراء التنفيذيين. وأخيراً فإن عدم قدرة أو عدم استعداد الكثير من الفلسطينيين للعمل مع بعضهم البعض متجاوزين حدود الاختلاف الإيديولوجي أو الشخصي، قد منع المجتمع المدني من التحدث بصوت واحد إلى المانحين، واستخدام نفوذه الجماعي للتفاوض على إعطاء الأولوية للأجندة التنموية الفلسطينية المحلية. والأسوأ من ذلك هو أن البعض يتهم هذه النخب بإعطاء المصداقية لنظام المساعدات الدولية الظالم.

8- دالية: مبادرة فلسطينية

كثيراً ما يقال أن الفلسطينيين لا يملكون البديل عن الاعتماد على المساعدات الدولية، هل صحيح أن الاقتصاد الفلسطيني ضعيف إلى درجة أنه ليس من الممكن جمع الأموال محلياً ؟ أليست مساعدة الآخرين تقليداً فلسطينياً ؟ أليس استخدام الموارد بشكل جماعي، ورعاية المقدرات كأشجار الزيتون والجوامع والأراضي العامة من أجل الأجيال المقبلة، جزءاً من التقاليد الفلسطينية الراسخة ؟ أليس هذا هو ما مكّن الفلسطينيين من البقاء كشعب على مر عقود من الاستعمار، والاحتلال، والطرد، والاستلاب والإذلال؟

[57] Sari Hanafi and Linda Tabar. *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs.* Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Muwatin, the Palestinian Center for the Study of Democracy, 2005.

[58] Sari Hanafi and Linda Tabar. *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs.* Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Muwatin, the Palestinian Center for the Study of Democracy, 2005.

ثمة حاجة ماسة إلى المساعدات الدولية، التي ستظل على الأرجح جزءاً لا مفر منه من المشهد الفلسطيني في المدى المنظور، لكن لا يمكن للفلسطينيين أن يسمحوا لها بأن تشكلهم أو تسيطر عليهم. من أجل هذا أسسنا "دالية" المؤسسة المجتمعية الفلسطينية الأولى والوحيدة"[59]. دالية هي مؤسسة مستندة إلى المجتمع، ومكرسة من أجل حشد الموارد "وخصوصاً من الموارد المحلية و الشتات" وتيسير عملية اتخاذ القرار المجتمعي بشأن استخدام الموارد، وتشجيع المشاركة المجتمعية في المبادرات الفلسطينية الهادفة إلى التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة.

تطرح دالية نموذجاً جديداً وأصيلاً للعمل، يمكّن ويفتح الفرص أمام التغيير الاجتماعي والتنمية الحقيقية:

- تعامل دالية المواطنون الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل"، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهم مجتمع فلسطيني واحد له علاقات قوية مع فلسطينيي الشتات. ويتخذ الآخرون نهجاً منفصلاً لكل مجتمع محلي تبعاً للموقع الجغرافي. غير أن هذه النظرة الشمولية "التي تقر في الوقت نفسه بتنوع الاحتياجات ضمن الكل الواحد" تمكن دالية من فتح آفاقٍ غير محدودة لتبادل المساعدة الذاتية. على سبيل المثال قد تتعلم النساء الفلسطينيات في القرى داخل "دولة اسرائيل" من التجربة الواسعة التي حققتها المرأة في الضفة الغربية في مجال الاستثمار المتناهي الصغر. أما الطلاب الفلسطينيون في غزة ، فقد يستفيدون من الموارد الأكاديمية التي قد يحصلون عليها من الطلاب الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل".
- تعطي دالية الأولوية لحشد الأموال محليا قد يكون الفرد الفلسطيني فقيراً، غير أن وجود حوالي عشرة ملايين فلسطينيً في شتى أنحاء العالم يمنحنا غنى في الموارد لقد أثبط الاستعمار والاحتلال وسياسة الاستلاب والطرد معنويات المجتمع، لكن دالية يمكنها أن تساعد على تنسيق وتركيز الجهود في دعم الصامدين في الوطن. لو أن كل فلسطيني دفع دولاراً، أو عشرة دولارات، أو ألف دولار، نصبح نحن المانحين ونكون جميعاً مستفيدين.
- تتبنى دالية نهجاً مبتكراً تجاه "التنمية" عوضاً عن التركيز على الأنشطة والنتائج تركز دالية على عملية اتخاذ القرار النابع من المجتمع. إننا نؤمن أن الناس يعرفون احتياجاتهم ويعرفون كيف يتناولونها بطريقة مباشرة ومحترمة وفعالة من حيث التكلفة. عملياً فإن هذا يعني عدم فرض آراء ثابتة حول كيفية تحقيق التغيير، بل فتح المجال أمام مشاريع بناء القدرات ودر الدخل والتشبيك والمنح للمشاريع والتمويل الكبير والمساعدات الفنية وبرامج الزمالة للأفراد وقروض القطاع الخاص، والمسابقات الخ ، بشكل يعظم المنفعة حتى من المبالغ المالية الصغيرة ويوسع آفاق التغيير.
- لقد وضعت دالية نصب أعينها هدف المناصرة من أجل تحقيق استخدام أفضل للمساعدات الدولية التي نحن في أمس الحاجة إليها. وهي بذلك إنما تحاول التأثير على الطريقة التي يقوم بها المجتمع المدني الفلسطيني بجمع الأموال. من ناحية عملية، هذا يعني المناصرة لدى المنظمات غير الحكومية الدولية، والمانحين الحكوميين،

ومقدمي المنح من أجل توعيتهم بشأن تأثير سياساتهم وإجراءاتهم على الفلسطينيين. كما نأمل أن نتمكن في المستقبل من تأسيس **US 501(c)(3)** ، وذلك من أجل توفير الرعاية المالية العامة والمسؤولية عن الإنفاق

[59] تم تسجيل مؤسسة دالية في 3 كانون الثاني 2007 بموجب القانون البلجيكي لأن السلطة الفلسطينية جمدت في حينه تسجيل المنظمات غير الحكومية الجديدة

على المشاريع الفلسطينية، مما يفتح قناة تمويلية طالما ظلت مغلقة تقريباً بسبب السياسات الأميركية في مكافحة الإرهاب.

- ستنشئ دالية وقفية دائمة يتم استثمارها بشكل مهني، وهي تعتبر استراتيجية رئيسية تضمن توفر الدخل المستدام للأجيال القادمة. كما ستقوم دالية بتعزيز هذه الاستراتيجية عبر تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية على إقامة وقفيات مخصصة لها تحت إدارة دالية، مما يؤدي إلى وجود مبالغ مالية أكبر تحت إدارتنا ويقدم خدمة قيمة للمنظمات غير الحكومية في الوقت نفسه.
- ستعمل دالية بشكل نشط على إنشاء الشراكات المحلية والدولية، مستفيدة من تجارب المؤسسات المجتمعية في دول العالم الثالث الأخرى، ومن الممارسات الدولية الفضلى، بحيث تتبادل الخبرات حول مجريات العمل الخيري، والتغيير الاجتماعي، والتنمية مع حلفائها المحليين والدوليين.

توفر دالية، بوصفها مؤسسة مجتمعية وقفية، مصدر تمويل مستقل ومستدام يستخدم آليات تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل توفير الرقابة المحلية. وهي منظمة مجتمعية حيوية يكون الفلسطينيون فيها مانحين ومنفذين لأجندتهم الخاصة بالتغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإننا نؤمن أن أنسنة الفلسطينيين وتمكينهم من أخذ زمام التنمية بأيديهم، واحترام طريقتهم في سطر أمور حياتهم ومستقبلهم، يؤدي إلى تغيير جوهري في توازن القوى بين القاعدة الشعبية الفلسطينية وبين المنظمات غير الحكومية، وكذلك بين المجتمع الفلسطيني ككل وبين المانحين. بمعنى آخر فإننا نأمل أن نسهم ومن خلال دالية في تشكيل مجتمع مدني حيوي وفاعل ومساءَل من الشعب.

ونأمل أن ننجح أيضاً في إرساء تقاليد جديدة من العمل الخيري العلماني والمسؤولية الاجتماعية، واللذين يعملان بموازاة أعمال الخير الإسلامية والمسيحية ونأمل في إحياء العمل التطوعي بعيداً عن السياسة الفصائلية ونسعى إلى إحياء الأمل والثقة في المبادرة الذاتية لدى الناس وسنسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق:

حشد الموارد (الأموال، والعمل التطوعي، والمساعدات الفنية، والأفكار، والإبداع، والشبكات الخ) من أجل بناء مجتمع مدني زاهر. والاستثمار بشكل مهني في وقفية دائمة يتم بناؤها مع الزمن من أجل ضمان دخل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

توزيع الموارد من خلال إيجاد آليات مجتمعية لتقديم المنح وآليات مبتكرة أخرى تضع عملية اتخاذ القرار بين أيدي الناس.

إشراك الناس، بكافة خلفياتهم وتوجهاتهم في الإسهام، والتطوع، والعمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، مما يسهم في تقوية النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

المناصرة من اجل إيجاد نظام وسياسات وإجراءات جديدة للمساعدات بما يعكس احتراماً للحقوق الفلسطينية، والأجندات الفلسطينية والأولويات المحلية.

بالطبع، يجب معالجة الكثير من التحديات التي لا يستهان بها، والتي من بينها:

1) كيف يمكن تشكيل مجلس إدارة يعكس بحق التنوع السياسي والمناطقي والاجتماعي والاقتصادي والديني وكذلك التنوع من حيث السن والنوع الاجتماعي .

2) كيف نضمن أن تكون عملية اتخاذ القرار تشاركية وشفافة، بحيث تخدم مصالح المجتمع ككل وليس مصالح مجموعة معينة.

3) كيف نجمع مبالغ مالية كبيرة كهذه لكن التغلب على هذه التحديات وغيرها أمر ممكن فالمنظمات الخيرية المجتمعية تحقق نجاحات في كل أنحاء الجنوب من كينيا إلى نيكاراغوا إلى النيبال وغيرها. فلم لا تنجح مع الفلسطينيين؟

ملاحظة :

الجزء التالي بالظل الغامق يحتفظ به داخليا لدالية

يتضمن الجدول التالي جملة التحديات التي قمنا بتحديدها من خلال النقاشات المعمقة التي أجريناها في المجتمع الفلسطيني ومع المانحين وغيرهم، بالإضافة إلى الردود الأولية عليها:

الردود الأولية	التحديات التي أثارتها الأطراف المعنية المختلفة
إن وجود المجتمع المدني ضروري من أجل تحقيق الاستقرار، والأمن والسلام مثله مثل السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص. يجب أن تكون هذه القطاعات الثلاثة قوية ومستقلة. زد على ذلك أنه فيما لو انهارت أو حُلت السلطة الفلسطينية، سيكون على المجتمع المدني أن يلعب دوراً أكبر في المحافظة على المجتمع الفلسطيني وتنميته. بالتالي، يجب إعطاء أولوية كبرى لتقوية المجتمع المدني.	"إن السلطة الفلسطينية هي على وشك الانهيار المالي. والمجتمع المدني ببساطة لا يشكل أولوية في الوضع الراهن. علينا أن نركز على كيفية إنقاذ السلطة الفلسطينية".
لا ينبغي على الإطلاق استخدام أية أموال مخصصة للمساعدات الطارئة أو الإنسانية، ولا ينبغي استخدام الأموال المخصصة للخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية أو المنظمات غير الحكومية. ثم أن على دالية أن توفق وتوازن بين تأسيس الوقف (كهدف بعيد المدى) وبين الاحتياجات الآنية للشعب الفلسطيني.	"لا يمكن وضع أي مساعدات جانباً للمستقبل بينما الأوضاع الإنسانية الحالية ملحة جداً. ثمة حاجة للمال اليوم من أجل الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، ودفع الرواتب. إن وضع الأموال في وقفية دائمة تنفق الأرباح ولكنها تمتنع عن إنفاق المبلغ الأصلي الموقوف سيؤدي إلى مزيد من المعاناة بدون داع".
تشدد حركة المساعدات الدولية في العالم على أهمية القيادة المحلية، والاستدامة، والانسجام مع الأجندات المحلية. يدّعي المانحون الذين يقدمون المساعدات للفلسطينيين أنهم مقتنعون بهذه القيم، لكنهم يقولون أن هناك غياب للآلية التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف نتيجة لتفاقم الأوضاع. قد تشكل دالية هذه الآلية القيّمة التي تمكن المانحين من تنفيذ ما يقولون. إن عدد المؤسسات المجتمعية المحلية ما انفك يتضاعف في	"لن يوافق المانحون أبدا على أي تحكم فلسطيني بالموارد أو بعملية اتخاذ القرار لأنهم يريدون أن يظلوا قادرين على توجيه الأموال تبعاً لأهداف السياسة الخارجية الخاصة بهم".

دول المعسكر الاشتراكي السابق، وآسيا، وأفريقيا وشتى بقاع الأرض. وهذه النجاحات قد تشعر المانحين بالارتياح للتشارك مع المستفيدين المحليين في التحكم بالموارد. وإذا لزم الأمر، يمكن توجيه الأموال التي يقدمها المانحون إلى قطاعات محددة بحيث يتم إنفاقها في تلك المجالات التي تهمهم. وفي النهاية، إذا لم يدعم المانحون مؤسستنا المجتمعية، فإننا سنعتمد على الموارد المحلية وموارد الشتات الفلسطيني.	
في الحقيقة أن هناك بعض المانحين الذين يفضلون المبادرات المحلية. كذلك يمكن وضع كافة الضمانات التي من شأنها أن تؤكد على المسؤولية المالية. يجب أن تتسم كافة القرارات والشؤون المالية بالشفافية وأن يتم نشرها في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني. ويمكن إعطاء المانحين الضمانات التي يطلبونها من دون المساس بدور القيادة المحلية.	"إن المانحين لا يثقون بقدرة الفلسطينيين على تحمل مسؤولية المال. إنهم لن يثقوا بأي مبادرة محلية".
هناك الكثير من الفلسطينيين المؤهلين لتطوير مثل هذه المبادرة بشكل مهني. هناك ما يكفي من الدلائل لدحض هذا الادعاء.	"لا يملك الفلسطينيون حتى الآن القدرة على إدارة مؤسسة مجتمعية. إنهم غير جاهزين حتى الآن".
قد يحاول بعض المتنفذين قطع الطريق (أو على الأرجح السيطرة) على هذه المبادرة. لكن وجود بنية واضحة للإدارة والحوكمة داخل المؤسسة سيمكن الجميع من التأثير على المؤسسة المجتمعية عبر الانتخابات الديمقراطية لمجلس الإدارة، واللجان المفتوحة، والتي تمنع أي شخص أو مجموعة من السيطرة على المؤسسة أو إقصاء الآخرين عنها.	"هناك الكثير من النخب الفلسطينية المستفيدة من نظام المساعدات الدولية الحالي. وهذه النخب ترغب بالإبقاء على دورها كبوابات عبور. لن تسمح هذه النخب قط بعملية ديمقراطية في اتخاذ القرار حول استخدام الأموال المخصصة للمجتمع المدني".
إن مشروع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية(يعرف حالياً باسم مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية) التابع للبنك الدولي هو ليس وقفاً دائماً. يجري الإنفاق وإعادة ضخ الأموال إليه بناء على تقدير المانحين. لذا، فهو لا يقلل الاعتماد على المساعدات الدولية. ولكن هناك الكثير من الدروس المستخلصة من مشروع شبكة المنظمات الأهلية والتي يجب الاستفادة منها في هذه المبادرة الجديدة.	"لا توجد حاجة إلى مؤسسة جديدة، فالبنك الدولي يدير حالياً صندوق ائتمان للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وقد حقق الصندوق نجاحاً كبيراً ويشرف عليه مجلس إشراف فلسطيني.

إن مؤسسة التعاون هي منظمة فلسطينية هامة لتقديم المنح. هذه المؤسسة المجتمعية لن تنافس مؤسسة التعاون، بل ستسهم في توسيع خيارات التمويل المتاحة أمام أنشطة المجتمع المدني.	"مؤسسة التعاون تملك وقفاً دائماً يديره الفلسطينيون. لماذا يجب تأسيس وقف آخر؟"
لا يوجد سبب للمنافسة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني. فلكل منهما دور مختلف عن الآخر ومتكامل معه. ولكن، لو افترضنا أن السلطة الفلسطينية لم تتقبل فكرة المؤسسة المجتمعية لسبب ما، فإن هذا الموقف ليس من شأنه أن يؤثر على التنفيذ لأن السلطة الفلسطينية لا تسيطر، و لا يجب أن تسيطر على المجتمع المدني.	"إن علاقة السلطة الفلسطينية مع المنظمات غير الحكومية هي علاقة تناحرية، وهي لن تسمح بتنفيذ فكرة تقوية المجتمع المدني"
إن الهدف من إقامة مؤسسة مجتمعية ليس توفير مزيد من الأموال للمنظمات غير الحكومية، بل هو تغيير في نمط السيطرة على الأموال باتجاه مجموعة متنوعة، وديمقراطية من الممثلين للقاعدة والذين يتولون المسؤوليات مداورة. إن جعل المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى المتلقية للمنح مساءلة أمام هيئة محلية وتمثيلية، يؤدي إلى الضغط عليها من أجل استعادة معناها. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسة المجتمعية أن تقوم بتمويل كافة الأشكال الإبداعية لنشاط المجتمع المدني، وليس فقط المنظمات غير الحكومية القائمة، وذلك ضمن ما يسمح به القانون.	"لقد فقدت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أهميتها بحيث أصبحت لا تستحق التمويل. وتوفير المزيد من التمويل لها من خلال مؤسسة مجتمعية إنما هو هدر للموارد التي نحن في أمس الحاجة إليها".
هناك نماذج من التعاون بين الفصائل الفلسطينية والتي يمكن البناء عليها. وبكافة الأحوال، فإن مثل هذا الصراع على السلطة يحدث داخل أي مؤسسة مجتمعية موجودة في الولايات المتحدة أو بريطانيا. ويمكن تخفيف حدة الصراع عبر وضع أنظمة حوكمة تفصيلية تضمن وجود هيكليات وممارسات تشاركية صالحة. إذا كانت هناك مصلحة في العمل المشترك، فسيكون هناك دائماً أشخاص مستعدون للقيام به.	" إن الفلسطينيين غير قادرين على العمل المشترك متجاوزين الانتماءات السياسية، والجغرافية، والدينية والقطاعية وحتى تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي وغيرها. ستتعرض المؤسسة المجتمعية، والوقفية على وجه الخصوص، إلى صراع على السلطة، وبالنتيجة ستسيطر عليها إحدى المجموعات وتجيّرها لمصلحتها".

إن مستقبل الفلسطينيين داخل "دولة اسرائيل" وفي الأراضي المحتلة غير واضح. إلا أن الواضح هو أن المجتمع المدني (والذي يتضمن بشكل عام المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المستندة إلى المجتمع، والمؤسسات التعليمية، والاتحادات، والحركات، والنشطاء الأفراد، والمفكرين وغيرهم) سيلعب دوراً هاماً في بناء مجتمع فلسطيني سليم وكريم، وفي السعي من أجل ضمان المشاركة الواسعة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية. من هنا، فإن المبادرة المستندة إلى المجتمع، والتي تهدف إلى توفير الموارد المستدامة من أجل هذه الأنشطة المحلية، والإستراتيجية، والمفعمة بالأمل، هي بحد ذاتها خطوة أساسية باتجاه بناء الوطن الفلسطيني.

9- خلاصة

على مدى عقد أو أكثر، حصل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة على أكبر نصيب للفرد من المساعدات الدولية ، لكن وعلى الرغم من إنفاق مئات الملايين من الدولارات، فإن "التنمية" لم تحدث، في الواقع فإن أجندات المانحين الحكوميين التي حصلت على التمويل السخي خنقت المحاولات المحلية تقريباً. وأصبحت الكثير من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مساءلة أمام المانحين، فاغتربت عن قاعدتها الشعبية. أما العمل التطوعي، الذي كان حيوياً في الأيام السابقة، فقد ضعف أمام اعتماد الملايين على الإعانات الغذائية، والسكن المجاني والتبرعات. وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، توقفت جميع أشكال المساعدات الدولية التنموية تقريباً، و تم تحويل جزءٍ منها نحو الإغاثة الطارئة ، يقع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في مزيد من الفقر، والتعرض للعنف في هذه الأثناء، يستمر الفلسطينيون داخل "دولة اسرائيل" في نضالهم من أجل إيجاد مكان لهم بوصفهم "من غير اليهود"، ويعيشون في "الدولة اليهودية" كما تطلق على نفسها. هؤلاء الذين غيبتهم اتفاقية أوسلو، محرومون من الحصول على معظم المساعدات الدولية لأن المانحين يعتبرون "دولة اسرائيل" دولة ديمقراطية وصناعية، وبالتالي ليست جديرة بالحصول على المساعدات.

من الواضح أن الصراع المتواصل منذ ستين سنة مع "دولة اسرائيل" هو مصدر القلق، ولكن عوضاً عن توفير الحلول السياسية الحقيقية، يقوم نظام المساعدات الدولية بمفاقمة اليأس وقلة الحيلة، وذلك من خلال تشييء المستفيدين وجعلهم يشعرون بأنهم متسولون. إن عدم سيطرة الفلسطينيين على جميع جوانب حياتهم تقريباً هو نقيض كامل للعناصر المواتية من أجل تقدم الصحة، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والتغيير الاجتماعي السلمي.

إننا نؤمن أنه وبعد مرور أجيال من الصراع، والاستلاب، والشرذمة وتجريد الفلسطينيين من هويتهم الإنسانية، يحتاج الفلسطينيون، بل يستحقون عملاً جوهرياً، وليس المزيد من التضميد. ستحشد دالية الموارد الوفيرة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني المنتشر في شتى أصقاع الأرض من الصمود إلى التقاليد إلى الإبداع والإيمان والخبرة والمال وستوجهها نحو أفضل المبادرات التي يقودها فلسطينيون، والهادفة إلى التغيير الاجتماعي والتنمية حقيقية ومستدامة. ستحقق دالية الديمومة لأنشطتها من خلال بناء وقف مدر للدخل، مما يخفف من الآثار السلبية للاعتماد على المساعدات الدولية. إن دالية ليست مجرد مانح آخر، لأن الموارد التي ستحشدها دالية ليست ملكاً لها، بل هي ملك الأجيال الفلسطينية المستقبلية، دالية هي مجرد وصي أمين على هذه الموارد.

يلعب المجتمع الدولي دوراً محورياً في الجهود الرامية لبناء دالية، أول مؤسسة مجتمعية فلسطينية. على المجتمع الدولي في النهاية أن يضع "دولة اسرائيل" تحت المساءلة من أجل دفعها نحو احترام القانون الدولي، وأن يضع نفسه

تحت المساءلة فيما يخص تطبيق المعايير الدولية للممارسات التنموية، بحيث تتم إزالة الآثار السلبية للاعتماد على المساعدات الدولية وفتح طرق جديدة للتغيير والتنمية. تطمح دالية إلى تطوير شراكات جدية وبعيدة المدى تحقيقاً للمنفعة المشتركة، مع المنظمات الدولية ومع الأفراد الذين يكنون الاحترام لقيمنا. كما تسعى في نفس الوقت إلى الوصول إلى كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني من أجل بناء العلاقات التي تدفع طموحاتنا المشتركة قدماً.

قائمة المراجع

- Abugre, Charles. "Partners, Collaborators or Patron-Clients: Defining Relationships in the Aid Industry: A Survey of the Issues." Ghana: CIDA, 1999.
- Abdelkarim, Naser. *The Long-Term Financial Sustainability of the Palestinian NGO sector: An Assessment*. Jerusalem: Welfare Association Consortium, November 2002.
- Abu-Amr, Ziad. *Civil Society and Democratic Change in Palestinian Society*. Ramallah: Muwatin Press, 1995.
- Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action (ALNAP) at www.alnap.org
- Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. (February 2007). *The Democratic Constitution, draft*. Shefa'amr, Israel.
- Al-Balawneh, Ali. "Foreign Funding: The Case of Sa'ad Al-Din Ibrahim and the Foreign Funding," *Kana'an*, 2000, 103, pp, 75-93.
- Al-Naqib, Fadle Mustafa. *Towards a Palestinian Developmental Vision*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute, June 2003.
- Alpher, Yossi. "Israel's Aid Responsibilities Towards the Palestinian Population," in Michael Keating, Anne Le More and Robert Lowe, Eds. *Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine*. London: Royal Institute of International Affairs, pp. 154-162.
- Al-Zeben, Khalil. "The Relationship between Civil Society Organizations and the Palestinian National Authority," *Al-Siyasa Al-Filastiniyya*, 1999, 6(24), pp. 6-23.

- Al-Zeben, Khalil. "The NGO's Party: A Third Alternative to the Palestinian Authority and Hamas? *Al-Nashrah*, 1998, 13(7), p. 3.

- Arab Association for Human Rights. (Undated). Various fact sheets accessed from http://www.arabhra.org/factsheets/factsheet0.htm on 25 January 2007.

- Arab League. (1976). Statement made by the representative of the Arab League at the 13th meeting of the Committee on 22 April 1976, General Assembly reference no. A/AC.183/L.22. (26 April 1976) available from A/AC.183/L.22 from the United Nations Information System on the Question of Palestine available at domino.un.org/unispal.nsf/1a411d623e29d5e585256c380070fd35/842f480902f25fef85256e2f006a82d2!OpenDocument

- Barghouti, Mustafa. "The Palestinian NGOs and the Challenge Ahead." Ramallah. Unpublished paper, March 1999.

- B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Revocation of Residency in East Jerusalem" at http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_of_Residency.asp accessed 18 January 2007.

- Birzeit University Development Studies Programme and the Palestinian Authority Ministry of Planning and International Cooperation, Institutional Building and Human Development Directorate. *Funding Palestinian Development*. Planning for Development Series #2. Ramallah, 1998.

- Birzeit University, Women's Studies Program. "Gender and Development." Gender and Society Working Paper no. 3. Birzeit, Palestine: Birzeit University Press, 1995.

- Bocco, Riccardo, Mattias Brunner, Jamil Rabah. *International and Local Aid During the Second Intifada*. Geneva: IUED—Graduate Institute of Development Studies, and Jerusalem: Jerusalem Media & Communications Centre, 1999. Available at www.iued.unige.ch/information/publications/pdf/intifada/intifada_report_I.pdf

- Brouwer, Imco. "Weak Democracy and Civil Society Promotion: The Cases of Egypt and Palestine." In Ottaway, Marina and Carothers, Thomas, (Eds.). *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000, pp. 21-48.

- Brynen, Rex. *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2000.

- Carapico, Sheila. "NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations." *Middle East Report*, 2000, No. 214, vol. 30, no. 1.

- Chapman, N. P. "The Development of a Monitorable Project Impact Assessment System: Report of a Mission to the PNGO Project." Jerusalem: Welfare Association Consortium, 30 October 2000.

- CIA (Undated). *World Factbook—Israel*. Accessed from https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html#People on 25 January 2007.

- Committee for the Abolition of Third World Debt at http://www.cadtm.org/rubrique.php3?id_rubrique=2

- Cook, Jonathan. *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press, 2006.

- Council for the National Interest. "H.R. Proposed Israel Accountability and Security Act." Accessed from http://www.cnionline.org/speakout/petitions/act.htm on 22 January 2007.

- Davies, Rick. (undated). "Donor Information Demands and NGO Institutional Development" available at http://www.mande.co.uk/docs/ngoinst.htm.

- Development Studies Programme, Birzeit University. *Palestine Human Development Report 2004*. Ramallah. (esp. Chapter 5: "Civil society organizations and human development," pp. 104-121 and Chapter 6: "Towards a Palestinian vision of development, pp. 125-138), 2005.

- Development Studies Programme, Birzeit University. *Palestine Human Development Report 1998-1999*. Ramallah. (esp. Chapter 5: "Civil society organizations and human development," pp. 104-121 and Chapter 6: "Towards a Palestinian vision of development, pp. 125-138), 2000.

- Diakonia. "Presentation to the European Parliament," June 2005. Accessed at http://www.diakonia.se/sa/node.asp?node=830 on 23 January 2007.

- Donor Support Group, Local Aid Coordinating Committee, *Physical and Institutional Damage Assessment, West Bank Governorates* and *Damage Assessment of 17 May 2002*. Available at: www.support-group.org.

- Edwards, Michael and Hulme, David. (Eds.) *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?* New York: MacMillan Press, 1997.

- Efrat, Roni Ben. "Porcupine Tangos: The Palestinian Authority and the NGOs (accompanied by the CIA orchestra)." *Challenge*, 14 March 2000. Available at: http://www.globalpolicy.org/ngos/role/globdem/credib/2000/1201.htm.

- European Commission. *The Evaluation of the EC's Program of Assistance to the West Bank and Gaza*. Jerusalem, January 1999.

- European Union. "Jerusalem and Ramallah Heads of Mission, Report on East Jerusalem, Summary." Unpublished document, 2004.

- FAO and WFP. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Assessment, West Bank and Gaza Strip*. Rome, 2007 forthcoming.

- Fischbach, Michael R. (2003). *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*. NY: Columbia University Press.

- Giacaman, George and Dag Jorund Lonning (Eds.). *After Oslo, New Realities, Old Problems*. London: Pluto Press, 1998.

- Giacaman, Rita. "International Aid, Women's Interests, and the Depoliticization of Women." *Gender and Development*, Birzeit University, 1995, pp. 53-59.

- Gisha. *Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza*, January 2007. Available at http://www.gisha.org/english/index_eng.htm.

- Government of Japan and the World Bank. *Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza*, June 2000.

- Government of Palestine (British Mandate). *A Survey of Palestine—Supplement Jerusalem*, 1947, p. 10/p.p. 17,23.

- Grantmakers without Borders. (22 December 2006). Press Release: Grantmakers Without Borders Voices Objections to the "U.S. Department of the Treasury Anti-Terrorist Financing Guidelines" accessed from http://www.gwob.net/news/1222pressrelease.htm on 25 January 2007.

- Gubser, Peter. "Civil Society Organizations in the Middle East: Can They Facilitate Socio-Economic Development During a Time of Transition?" In Wright, J. W. Jr. and Drake, Laura (Eds.). *Economic and Political Impediments to Middle East Peace: Critical Questions and Alternative Scenarios*. London: Macmillan Press Ltd, 2000.

- Hamilton, Lee, Atwood, Brian H., Gubser, Peter, Roy, Sara. "U.S. Development Assistance to the Middle East: Critical Perspectives" (symposium). *Middle East Policy*, 1996, 4(4), pp. 13-35.

- Hammami, Rema. "Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements?" *Middle East Report*, 2000, no. 214, vol. 30, no. 1.

- Hammami, Rema. "NGOs: The Professionalization of Politics." *Race and Class*, 1995, 37(2), pp. 51-63.

- Hampsen, Annika, and Abou Azzam, Janine. *Wall Mitigation: Implications for Donors and Implementing Agencies Operating in Areas Affected by the Separation Barrier*. Jerusalem: Local Aid Coordinating Committee, 30 January 2005.

- Sari Hanafi and Linda Tabar. *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs.* Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Muwatin, the Palestinian Center for the Study of Democracy, 2005.

- Harmer, Adele and Macrae, Joanna (Eds.). *Beyond the continuum: The changing role of aid policy in protracted crises*, HPG report 18. London: Humanitarian Policy Group, July 2004.

- Humanitarian Accountability Partnership International (HAP International) at www.hapinternational.org/en/.

- "The Impact of the Palestinian *Intifada* on International Funding." Proceedings of a Workshop held 22 November 2000. Ramallah, Birzeit University Development Studies Programme.

- International Court of Justice. Legal Consequences on the Construction of Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinion, 9 July 2004. Available at http://www.icj-cij.org/icjwww/ipresscom/ipress2004/ipresscom2004-28_mwp_20040709.htm.

- International Monetary Fund. *West Bank and Gaza: Recent Fiscal and Financial Developments*, October 2006.

- Jerusalem Media and Communications Center. "Foreign Aid and Development in Palestine," Phase III Report, March 1999. Summary available at: http://www.jmcc.org/research/special/aid3.htm.

- Kamm, Shira. *The Arab Citizens of Israel: Status and Implications for the Middle East Conflict*. Haifa: Mossawa Center, 2003.

- Ladadweh, Hassan, Mohamad, Jibril, and Azam, Jaber. *The Relations Among the Palestinian Non-Governmental Organizations and with the Palestinian National Authority and Donors*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute, 2001.

- MAS: Palestine Economic Policy Research Institute. *Towards a More Effective Use of Aid to the Palestinian People*, 2005, available at http://www.mas.org.ps/publication_list.htm

- Macrae, Joanna, et al. *Uncertain Power: The Changing Role of Official Donors in Humanitarian Action*, HPG report 12. London: Humanitarian Policy Group, December 2002.

- Mada al-Carmel. "The Palestinians in Israel," undated. Accessed from http://www.mada-research.org/about/palsinisrael.shtml on 25 January 2007)

- Moghadam, Valentine M. "WID, WAD, GAD: Integration of Women, Women's Concerns and Gender Issues in the Development Process," *Gender and Development*, Birzeit University, 1995, pp. 1-30.

- Nabriss, Khalid and Lent, Tom. *Assessment Study for Identifying Capacity Building Gaps for the NGO Sector in the West Bank and Gaza, 2nd draft field report to the Welfare Association Consortium for the Management of the Palestinian NGO Project*. Jerusalem: Welfare Association Consortium, 1 March 2001.

- Nakhleh, Khalil. *The Myth of Palestinian Development*. Jerusalem: PASSIA, 2004.

- Nakhleh, Khalil. “A Critical Look at Foreign Funding to Palestine: Where is it Heading?” In Said, N. (Ed.). *Funding Palestinian Development*, Planning for Development Series, no. 22. Ramallah: Birzeit University and the Palestinian Ministry of Planning and International Cooperation, Institutional Building and Human Development Directorate, 1995, pp. 21-23.

- Nakhleh, Khalil. “Community Organization and Social Change: Non-Governmental Organizations and Palestine: the Politics of Money.” *Journal of Refugee Studies*, 1989, 2(1), pp. 113-124.

- National Committee for the Heads of the Arab Local Authorities in Israel. (2006). *The Future Vision of the Palestinians Arabs in Israel*. Nazareth, Israel.

- OCHA. *Humanitarian Monitor*, 18 December 2006. Available at http://ochaonline2.un.org/Default.aspx?tabid=8510

- OCHA. *Barrier Reports, Costs of Closure*, various dates. Available at http://www.humanitarianinfo.org/WBGS/);

- Palestinian Authority, Ministry of Planning and International Cooperation. Aid Coordination Department. “MOPIC’s 2001 First and Second Quarterly Monitoring Report of Donors’ Assistance,” Ramallah, 30 June 2001.

- Palestinian Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Palestine, No. 6 (1196)*, November 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3354&lang=en

- Palestinian Central Bureau of Statistics. “Projected Population,” July 2005. Available at http://www.pcbs.gov.ps/

- Payes, Shany. “Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civic Equality in a Non-Civic State.” *Israel Studies*, Spring 2003, 8(1), pp. 60-90.

- Qassoum, Mufid. (2002). “Imperial Agendas, ‘Civil Society’ and Global Manipulation.” *Between the Lines*, 2002, 3(19).

- Roy, Sara. “The Transformation of Islamic NGOs in Palestine.” *Middle East Report*, 2000, No. 214, Vol. 30, No. 1.

- Sabbagh-Khoury, Areej. *The Palestinians in Israel: Historical, Social and Political Background.* Haifa: Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research, 2004.

- Samara, Adel. *The World Bank, the Donors and the Panegyrysts: A Study in the Dependence and Re-education of the Palestinians*. Ramallah: Al-Mashriq Al-Amil for Development and Cultural Studies, 1997.

- Salem, Walid. *The Palestinian Refugee Guide*. Ramallah: Panorama Center, 2005. Available in Arabic at www.PanoramaCenter.org.

- Shadid, Mohammed K. and Qutteneh, Caroline. (Eds.) *Palestinian Governmental NGO Relations.* Proceedings of the International Conference held in February 2000. Jerusalem: Welfare Association Consortium.

- Shaheen, Najih. "Civil Society between Theory and Practice: The Palestinian Case." *Kana'an*, 2000, 102, pp. 10-44.

- Sphere Project at www.sphereproject.org.

- Sullivan, Denis. *The World Bank and the Palestinian NGO Project*. Jerusalem: PASSIA, 2001.

- Tamari, Salim. "Palestinian Social Transformations: The Emergence of Civil Society." *Civil Society*, 1999, 8, 86.

- United Nations Development Program. "Palestinian Civil Society." *FOCUS*, 2. Jerusalem, 2004.

- UNRWA. (undated). Publications/Statistics. Accessed from http://www.un.org/unrwa/publications/index.html on 18 January 2007

- US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. "Israel and the Occupied Territories." *Country Reports on Human Rights Practices*, 8 March 2005. Accessed from http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2005/61690.htm#ot on January 15, 2007.

- Van Rooy, Alison. (Ed.) *Civil Society and the Aid Industry*. London: Earthscan, 1989.

- World Bank Technical Team Report. "An Update on Palestinian Movement, Access and Trade in the West Bank and Gaza," 15 August 2006.

- World Bank. *West Bank and Gaza Update*, April 2006 and September 2006.

- World Bank. *Four Years—Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment.* Washington, DC, October 2004.

- World Bank and the United Nations Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories. *Donor Investment in Palestinian Development 1994-1998: The Promise, the Challenges, and the Achievements*, 1999.

- World Bank. *Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace* (six volumes). Washington, DC, 1993.

.